



جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

مقرر "قانون السلطة القضائية" لطلاب السنة الأولى في ماجستير التأهيل والتخصص (القضاء والمحاماة)

المحاضرة الثالثة بعنوان "القضاء الاستثنائي":

قال المستشار المرحوم نصره منلا حيدر: "لا يجوز إنشاء جهات قضائية استثنائية، لأن في ذلك انتقاصاً من السلطة القضائية، التي ينبغي أن تكون ولايتها بالفصل في جميع المنازعات تامة غير ناقصة"^١. وعلى الرغم من ذلك استمر إحداث المحاكم الخاصة في سورية لضرورات اقتضت تشكيّلها.

يتكون القضاء الاستثنائي في سورية من أفضية أو محاكم أو لجان ذات اختصاص قضائي، لم يجرّ تنظيمها من قبل قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٩٨ لعام ١٩٦١م، بل أنشئت بموجب تشريعات خاصة وذلك من أجل حل نزاعات فئات محددة من الأشخاص (كالقضاء العسكري ومحكمة الإرهاب)، أو حل نزاعات ذات طبيعة خاصة (كلجنة تحديد أجور العمل الزراعي بدمشق، ولجنة إزالة الشيوخ).

^١ منلا حيدر، نصره، مبدأ المساواة أمام القضاء، بحث منشور في مجلة المحامون، إصدار نقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية، العددان ١-٢، ١٩٩٣، ص ٣١.

الوظيفة: هل يوفر القضاء الاستثنائي ضمانات المحاكمة العادلة؟ أم أنه يجب إنشاء محاكم أو دوائر متخصصة داخل منظومة القضاء العادي تفصل في القضايا الاستثنائية؟ وبعبارة أخرى: هل تعد الحقوق الخاصة بالمحاكمة العادلة في سورية مطبقة في القضاء العادي والقضاء الاستثنائي على حد سواء؟

تعتمد الإجابة عن الأسئلة المذكورة على الآتي:

أولاً: اتباع منهجية البحث العلمي، وسوف أنوه عنها باختصار من خلال عدة نقاط:

١- مقدمة تشمل العناصر الآتية: أ- التعريف بالموضوع. ب- أهمية البحث. ج- إشكالية البحث. د- هدف البحث. هـ- منهج البحث. و- خطة البحث.

٢- تقسيم البحث الى مبحثين يتضمن كل منهما مطلبين، مع مراعاة التوازن بين المبحثين من جهة وبين المطلبين المكونين لكل مبحث من جهة أخرى.

٣- خاتمة تتضمن النتائج والمقترحات.

٤- التعبير عن رأيك الشخصي مدعماً بالحجج.

٥- سلامة اللغة العربية.

٦- الدقة في استخدام المصطلحات القانونية.

٧- التوثيق، وسوف أكتفي بالإشارة إلى طريقة توثيق بيانات الكتاب وبيانات الاجتهاد القضائي:

أ- تُوثَّق بيانات الكتاب وفق الترتيب الآتي: لقب المؤلف، اسمه، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وجد)، رقم المجلد (إن وجد)، رقم الجزء (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة، رقم الفقرة (إن وجد).

ب- تُوثَّق بيانات الاجتهاد القضائي وفق الترتيب الآتي: اسم المحكمة، رقم القرار، تاريخ القرار، مرجع القرار (ويُفضَّل العودة إلى سجلات المحكمة أو مجلة المحامون).

ثانياً: الاستعانة بالمراجع الآتية:

١- كتاب الدكتور رزق الله الأنطاكي، أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية.

٢- كتاب الدكتور محمد واصل، أصول المحاكمات المدنية.

٣- التشريعات السورية الخاصة بإحداث جهات القضاء الاستثنائي.

٤- الاجتهادات القضائية السورية.

٥- مرجع قانوني لبناني أو مصري.

مُدْرَسَةُ الْمُقَرَّرِ

الدكتورة رشا أيوبي